



المنظمة التونسية للتربية والأسرة

دور الأسرة في دعم أركان مجتمع التنمية الشاملة

إعداد :

السيد نورالدين الجوة

الكاتب العام المساعد لمنظمة التربية والأسرة

أفريل 2010

تشكل الأسرة مجتمعاً مصغراً يتكون عبر الزواج ويتركب من زوجين ومولود أو أكثر منهما أو أحد الأقارب أو أحد الأولياء الموجودين بها. وتجمع أفراد الأسرة روابط قانونية وحقوق والتزامات ذات صبغة إقتصادية ودينية شبكة واضحة من الميحات والممنوعات الجنسية، وكتلة متغيرة ومتنوعة من المشاعر النفسية كالمحبة والعطف والإحترام وغيرها.

فالعائلة مؤسسة إجتماعية ميسرة لروابط التوحد والتوافق والقرابة والنشوء.

I. وظائف الأسرة:

تشمل الوظائف الأسرية المجالات البيولوجية والإقتصادية والإجتماعية والتربوية.

أ - الوظائف البيولوجية:

وتتمثل في الإنجاب والمساهمة في التوازن الديمغرافي، سواء بتحديد النسل أو تكثيفه تماشياً مع توازن الأسرة والمجتمع وإمكاناتها وتكلفة احتياجاتها، وحسن توظيف قدرات ورغبات الأزواج (نساء ورجالاً) للغرض والسعي لصيانة المجتمع من التهرم وضمان تجدد والتوازن بين أجياله.

كما تتمثل في توفير الحاجيات الأساسية للإعاشة لأفراد الأسرة من غذاء ولباس ووقاية من المخاطر وصحة وإيواء.

ب - الوظائف الإقتصادية:

وتتمثل في ضمان الدخل العائلي واعتماد التصرف الرشيد في النفقات والإستهلاك وتنظيم الإستثمار في إمكانيات الأسرة ومهارات أفرادها، وحسن الإستغلال لممتلكاتها وموروثها وتنامي مواردها، وتوفير اللوازم المادية لأفرادها وتحمل نفقات ذوي الصعوبات منهم (المعوقون- المسنونون- المرضى- العاطلون عن العمل...).

كما تشمل الإنخراط في نظم التأمين والإدخار والضمان الإجتماعي والجباية، وتوفير وسائل الرفاه لأفرادها وتحسين مستوى عيشتهم والتعامل الحكيم مع المؤسسات المالية والتجارية والإدارية، وتتضمن تمكين أفرادها من الوعي بالحوافز المالية والإقتصادية وسبل الإنتفاع

منها، وتيسير الحراك المالي التعاوني والتضامني بين أفرادها.

وتساهم الأسرة أيضا في إثراء النسيج الإقتصادي ببعث وتنشيط المؤسسات العائلية وتيسير انتقاليتها حرصا على بقاء خدماتها و نماء مواردها وتوسيع نشاطها.

ج- الوظائف الإجتماعية:

ومن وظائف الأسرة أيضا تمرير القيم وإعادة الإنتاج الإجتماعي والمساهمة في عملية اختيار الزوج والزوجة، والتضامن الأسري وترسيخ الهوية الحضارية بـ :

- تناقل القيم ودعم التضامن بين الأجيال.
- إهتمام المتقاعدين بتقديم خدمات مفيدة للأسرة والمجتمع وتربية الأطفال الصغار.
- تنامي السلوكيات التضامنية بين أفراد الأسرة وخاصة تجاه ذوي العناصر الهشة من أفرادها.
- مواجهة الإضطرابات داخل الأسرة من حيث اتخاذ القرار الأسري والسلطة العائلية، جراء تدهور قدرة الأسرة على تناقل القيم بين أفرادها وتقلص الحوار بينهم.
- ويشكل الإدماج والتواصل بين الأجيال داخل الأسرة إحدى الرهانات الأسرية باعتبار أهمية العلاقة بينها في المجتمع وحفاظا على التماسك العائلي.
- كما يساهم أمل الحياة والروابط العائلية في حماية التماسك الإجتماعي، وتشكل الأفرح العائلية والأعياد الدينية والمآتم أيضا مناسبات للتراحم وللتصالح والتوافق والتوَادد والتواصل الإجتماعي واستحضار الموروث الثقافي والديني والتراث عموما.

د- الوظائف التربوية:

وتهتم الأسرة بالتنشئة الإجتماعية الأولية لأبنائها. وتتمثل التنشئة الإجتماعية للأطفال في تلقين الطفل قيم المجتمع الذي يعيش فيه ليصبح متدربا على القيام بأدوار محددة لنمط سلوكه اليومي تعده لوظائف مستقبلية، حيث تكون أدواره مكملة لأدوار والديه.

وتسعى التنشئة إلى منح الطفل قدرا هاما من الحرية واستقلالية القرار، والإمتناع عن تكبيله قدر الإمكان بنماذج سلوكية تكرارية، لدفعه لبذل الجهد وضبط السلوك الأفضل كما يدركه بنفسه، والسيطرة

الذاتية على العمليات المنطقية، والتحفز لمزيد التحديث واستنباط وظائفه وأدواره المستقبلية.

وتمثل الموانع في السلطة الوالدية تجاه الأبناء حرصا على وضع الحدود في التعامل القيمي والسلوكي تجاه أفراد العائلة والمجتمع، وتعزيزا لشعور الإعراف بالخطأ وإصلاحه، واتخاذ العبرة من العقوبات.

كما يهتم الوالدان بتوجيه الهوية الجنسية للأبناء، ودعم توازنهم السلوكي والتكامل مع أدوار المؤسسات التربوية، ومساعدتهم على التوافق مع حاجياتهم النفسية الاجتماعية ونموهم الذهني والبدني والوجداني ومع حاجيات اندماجهم الاجتماعي، والتعامل الناجع مع موروثهم الحضاري ومع المعايير الاجتماعية والقيم الأخلاقية.

وتسعى الأسرة لتفهم اضطرابات أبنائها المراهقين ومساعدتهم على التوازن النفسي وحسن التكيف مع المتغيرات والاندماج في المحيط الاجتماعي.

وتحرص الأسرة على خلق التوافق بين الموروث التربوي للأولياء وتطلعات الأبناء وما يتطلبه تواصلهم واندماجهم من مظاهر وقيم وسلوكيات جديدة. وتعمل الأسرة أيضا على تمكين أفرادها من احترام الآخرين واحترام إختلافاتهم وحاجياتهم والتدريب على الحياة الجماعية، بما تحتمه من توافق ومشاركة وحوار وتضحيات، والوعي بأدوارهم في المجتمع.

وتهتم الأسرة أيضا بمتابعة شؤون أفرادها ومساهماتهم في المدرسة والورشة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية المجتمع الأخرى وفي هياكل المجتمع المدني، وتتابع مكتسباتهم وتتعاون على مواجهة صعوباتهم والإرتقاء بمهاراتهم، في تعاون وتكامل مع تلك المؤسسات، تيسيرا لارتقائهم وتمكينهم من الموقع الاجتماعي والإقتصادي الملائم لقدراتهم والمحسن لأوضاعهم والمدعم لاستقلاليتهم.

وتعمل الأسرة على توفير فرص متكافئة بين أفرادها من الجنسين ومن مختلف الأجيال وتتعامل مع المدرسة في تمرير المعارف والمخزون الحضاري والمعايير الاجتماعية والقيم التربوية لأبنائها وتيسير اندماجهم المهني.

II. الأسرة وتداعيات العولمة: (التحديات والرهانات)

لقد حتمت تداعيات العولمة والتحولات المتسارعة تنامي الأدوار الأسرية من ذلك :

- الحرص على تمكين أفراد الأسرة من التعامل مع التحديات المعاصرة.
- المساهمة في فض الإشكاليات والأزمات المطروحة على المجتمعات الحديثة والحفاظ على عناصر استدامة التنمية.
- مواجهة انتشار بعض القيم المهددة لأسس التماسك الأسري والممارسات والظواهر الدخيلة والمتفشية في المجتمع.
- بعث وتمويل المشاريع الصغرى ذات الصبغة العائلية لمواجهة إشكالية التشغيل وآثار العولمة وضمان موارد الرزق.
- نشر ثقافة الشراكة والتكامل بين الأزواج عبر المناهج التربوية والأنشطة التحسيسية والتشريع الأسري.
- إشراك أكثر للرجال في تربية الأبناء وضمان تكافؤ الأدوار والحظوظ والفرص بين المرأة والرجل في تحمل المسؤوليات الاجتماعية والسياسية.
- دعم الإرتقاء الإجتماعي ومواجهة الفقر والامية وحماية الطفولة والعناية بالوقاية الصحية والتحسيس ضد الأمراض السارية والمزمنة.
- تعزيز انخراط الأسرة في الشبكات الرقمية ودعم المناعة الذاتية لأفرادها المستعملين لها، لاسيما الأطفال والمراهقين، وحسن استغلال ما تتيحه من معلومات وفرص اندماج في مجتمع المعلومات، وتواصل مع مكوناته، وتعامل مع منظوماته، من أجل تيسير الارتقاء الأسري والإجتماعي عموماً.
- النهوض بدور المرأة وتشريكها أكثر في استدامة التنمية.
- الحرص على توفير مستقبل أفضل للأطفال بتوفير الحياة، الصحية الجيدة لهم وحصولهم على تعليم جيد النوعية والعمل على تنمية قدراتهم وتطويرها.
- الإهتمام بكبار السن وإيلائهم العناية الخاصة.
- السعي لتحقيق مشاركة فاعلة للأسرة في مختلف مجالات الحياة، وتلبية إحتياجات وحقوق أفرادها والمساهمة في التخطيط والتقييم لتحسين مؤشرات التنمية البشرية المستدامة.
- تعزيز العلاقات ودعم التواصل مع الأهل بالداخل والخارج.
- مساهمة الأسرة في الحفاظ على الهوية الوطنية وعلى بقائها الركيزة الأساسية لأفرادها.

- الحرص على ضمان بيئة منفتحة وآمنة ومستقرة للأسرة وأفرادها، تحميهم من التجاوزات والإنحرافات والمخاطر الحاضرة والمستقبلية، من أجل تفعيل مشاركتهم في عملية التنمية الشاملة والمستدامة حسب كفاءاتهم واهتماماتهم.
- جمع الأسرة في معالجة مشاغلها بين مقومات الأصالة ومتطلبات الحداثة.

III. الأسرة التونسية:

تتجه الأسرة التونسية اليوم نحو الحداثة، ويسعى كل طرف داخلها إلى تحسين أدائه نحو مساواة أفضل، ويجد الأبناء داخلها مكانة أفضل مما كانت عليه.

وتؤكد الدراسات أن مرور الأسرة التونسية من النمط الأبوي والقرابي إلى النمط النواتي يتم في ظل استمرارية علاقة القرابة والتضامن العائلي ونبذ الإنعزالية والأنانية المفرطة. وأن عوامل التغيير الاجتماعي أربكت أداء الأسرة التونسية في عديد المجالات منها بالخصوص مجال التنشئة الاجتماعية للأبناء، الذين يحتاجون اليوم إلى تأطير أفضل من طرف الآباء والأبناء الذين لا يجدون دائما الوقت الكافي للقيام بهذا الواجب في ظل تداخله مع أوقات الشغل، وهو ما يعقد مهمة المتابعة المدرسية للأبناء وعسرها عليهم في كثير من الحالات، إضافة إلى تنوع النموذج التربوية، وتعدد المصادر والمرجعيات المؤثرة على سلوكيات ومواقف وأذواق المراهقين والشبان، جراء تعدد وسائل الاتصال الحديثة وتنوعها، وكذلك تعامل الأبناء مع مجموعات الأقران في الشارع وتأثرهم بها فكريا وأذواقا وسلوكا ومظاهر، وهو ما يدعو إلى إسناد الأسر ودعم قدراتها في الإحاطة بالأبناء وحسن تنشئتهم عبر استراتيجيات للغرض.

IV. ملامح السياسة الأسرية بتونس و توجهاتها:

وتحدد السياسة الأسرية في تونس على ضوء التحديات المطروحة ومجموعة من المتغيرات من ذلك ما هو متصل بمسائل التنشئة والعزوبة والتهمم أو بمكونات الأسرة كالمرأة والطفولة والشباب والمسنين.

وتبرز محاور الخطة الإستراتيجية الوطنية لفائدة الأسرة في دعم العلاقات الزوجية وتعزيز تنشئة الأطفال والعناية بصحة الأسرة الجسدية والنفسية ودعم الإقتصاد العائلي. واعتبارا لكون الأسرة وحدة مترابطة الوظائف والحاجيات استهدفت الخطة الإستراتيجية الوطنية للأسرة دعم وظائف الأسرة، لتعزيز دورها في ترسيخ قيم المدنية وكسب تحديات التنمية الشاملة والمستدامة، لرفع تحديات العصر والإرتقاء بمساهماتها في إنجاح الرهانات الوطنية في مختلف المجالات، في اتجاه دعم الأدوار المدنية وتشريكها في مهام التنمية باعتبارها منتجة ومستهلكة للقيم الثقافية والأخلاقية والمدنية. وتستهدف أيضا العمل على خلق الظروف المناسبة لإستقرارها، والعمل على تحقيق اندماج فعلي لكافة أفرادها، بتشريكهم دون استثناء في إدارة الحياة الأسرية – كل من موقعه- وتحميلهم المسؤولية فتستهدف الخطة الإستراتيجية الوطنية تدعيم العلاقات الأسرية بما يعزز تماسكها وإستقرارها، ضمانا لإضطلاعها الناجع بوظائفها، عبر تثمين مكانة مختلف أفرادها بمزيد ترسيخ ثقافة الحوار بين أفرادها ودعم أواصر التضامن الأسري وتقسيم الأدوار.

كما تستهدف الخطة الإستراتيجية الوطنية أيضا تنشئة الأجيال عبر تطوير قدرات الأسرة في التنشئة على قيم المدنية في مجتمع متحول، وتعزيز تفاعلها مع الأطراف المتدخلة في تنشئة الأجيال، وذلك بتطوير قدراتها في التنشئة على المواطنة واحترام حق الاختلاف والتعلق بالهوية وتعزيز قدراتها على رعاية الأطفال والمراهقين ووقاية أفرادها من المخاطر الإجتماعية وحمايتهم من تأثيراتها.

وتستهدف الخطة الإستراتيجية كذلك تعزيز قدراتها على تثمين مكانة الشباب داخلها وداخل المجتمع دون تمييز، وتنمية مواهبهم وملكاتهم بما يجعلهم قادرين على بناء مستقبلهم والتعويل على الذات، وأيضا تطوير خدمات الهياكل المتدخلة في مجال الطفولة بما يستجيب لحاجيات الطفل والأسرة وإعداد الأجيال للإنخراط في مجتمع المعرفة.

كما تستهدف الخطة الإستراتيجية الوطنية للأسرة أيضا الإرتقاء بمستوى الرفاه الأسري بدعم نوعية الحياة، وحسن التصرف في الدخل الأسري بتنمية قدرات الأسرة في إحكام التصرف في ميزانيتها.

وتتجه المساعي في ذلك لقيام أسرة متوازنة ومتكافئة وقادرة على التصرف في مقدراتها بإحكام وتكرس في الآن نفسه المقاربة الوظيفية لعلاقة الدولة بالأسرة والشراكة معها.

كما تركز خطة العمل الوطنية الثانية 2002-2011 على المبادئ والثوابت التالية :

- ترسيخ مكانة الطفل.
- الحرص على مزيد تشريك الأطفال في المسائل التي تخصهم وعدم التمييز في ما بينهم.
- تعزيز دور الأسرة والنهوض بقدراتها ووظائفها.
- التركيز على الوقاية من مظاهر عدم التكيف الاجتماعي ومظاهر التهميش والإساءة والتفكك الأسري.
- اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي وتحقيق المساواة والشراكة بين الجنسين ودعم مكانة المرأة في الأسرة والمجتمع.
- العناية بالمسنين ودعم رعايتهم الصحية وتعزيز التضامن بين الأجيال ودعم مشاركتهم في الحياة الجماعية وفي المجهود التنموي ومكانتهم داخل أسرهم والإحاطة الاجتماعية بهم.
- تعزيز الثقافة الأسرية والإعداد للحياة الزوجية.

* خاتمة

إن مختلف محاور تدخل الأسرة إزاء أفرادها ساهمت ولا تزال في إعداد جيل سليم قادر على مواجهة تحديات العصر والإنخراط في إنجاح رهانات مجتمع التنمية الشاملة، في مختلف مجالاتها ومحاورها، ولفائدة مختلف الأجيال والفئات والجهات، من داخل الوطن وخارجه.

وما الإحتفال باليوم الوطني للأسرة أو اليوم العالمي للأسرة إلا إرادة صادقة للإرتقاء بقدراتها في خدمة المجتمع ونمائه وتماسكه.

* المراجع المعتمدة

- "ألبار كامي" – Sociologie de la famille (1892/1888)
- "صلاح الدين بن فرج" – مسارات تحديث الأسرة في تونس (2009).
- "نورالدين كريديس" – التواصل الأسري (2005).
- إصدارات وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين.